

## التهدئة تترنح أمام التصعيد الصهيوني وفتنة متنفذي رئاسة السلطة

القدس / مها عبد الهادي

ينطلق من حقيقة سؤال مركب جوهرى وأساسى وهو هل الدولة العبرية معنية حقاً وتريد تهدئة، وهل فعلياً هي معنية بفتح أفق سياسي ينجم عنها؟ من هنا لم يكن أمام حكومة أولمرت إلا إبداء هذه المرونة الشكلية بالاستعداد لاستئناف المفاوضات على أساس خطة خارطة الطريق بالمواصفات والاشتراطات الصهيونية، وكذلك الموافقة غير المسبوقه على وقف إطلاق نار متزامن ومتبادل في قطاع غزة، وهو ما يقول إن حكومة أولمرت تريد قطع الطريق مسبقاً على أي تحرك دولي قادم يأتي في مناحات سياسية غير مؤاتية لها داخلياً وخارجياً، وفي المقدمة منه إمكانية حدوث تباين ما بين الموقف الأمريكي والأوروبي واضطرار الإدارة الأمريكية لإجراء مساومات قد تجد (إسرائيل) نفسها مجبرة على التعاطي معها.

والخطوة الموازية لقضية الهدنة تتمثل بالانتقال إلى خطوة تالية تتعلق بالأزمة السياسية الداخلية الفلسطينية عبر إنهاء قضية الأسرى بإطار تبادلي ومتزامن بشكل ينهي قضية الجندي الصهيوني الأسير، كذريعة تتدرب بها حكومة أولمرت لتصعيد عدوانها على الشعب الفلسطيني وهو ما كان سيقود إلى إنهاء الملف الرئيس وهو تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي طال أمد انتظارها.

وهذه القضايا الرئيسة الثلاث كانت مدار المباحثات الفلسطينية الداخلية والفلسطينية الخارجية لأن حكومة الوحدة من بين أهدافها الأساسية رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وتوحيده، والهدف من التهدئة وقف العدوان الصهيوني الظالم على الشعب الفلسطيني.

وهذه الأهداف كانت خلف قرار التهدئة الذي بادرت إليه حركة حماس ودعوتها إليه إذا التزم الاحتلال بها لأن الفلسطينيين -برأي حماس- معنيون بالتوصل إلى وفاق فلسطيني داخلي يضمن لهم اتخاذ قرار موحد مما يعطي «قوة للقرار الفلسطيني».

### مسألة الحكومة

لكن مشاورات تأليف الحكومة الفلسطينية التي

الدولة العبرية أعلنوا في تصريحات عدة تعمدهم إنهاء هذه التهدئة كان آخرها تصريحات لرئيس الوزراء الصهيوني الأسبق بنيامين نتنياهو في حديث مع الإذاعة الصهيونية العامة حينما قال «تتخذ الحكومة سياسة واهنة بضبط النفس وتقديم التنازلات للإرهاب»، ودعا «نتنياهو» إلى «إسقاط حكومة حماس وتدمير البنية التحتية للإرهاب في غزة، ومنع تهريب الأسلحة والذخيرة عن طريق محور (فيلادلفي) وممارسة ضغط سياسي واقتصادي على الفلسطينيين».

وعلى شاكلته قال عضو الكنيست من الحزب الحاكم عنتييل شنلر في حديث مع الإذاعة الصهيونية بداية شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي إنه يوافق على إسقاط حكومة حماس. وأضاف «ينبغي على (إسرائيل) أن تساعد في إقامة حكومة لا يسيطر عليها التنظيم». وبإريه إذا صمدت التهدئة، يستطيع الجيش انتهاز الوقت للاستعداد للصدام القادم.

### اتفاق التهدئة

تم التوصل إلى اتفاق التهدئة بين القوى والأذرع العسكرية المسلحة الفلسطينية، والرئاسة، والحكومة، بوقف لإطلاق النار في قطاع غزة بعد الموافقة الصهيونية غير المسبوقه عليها بعد أن كانت الحكومة الصهيونية وعلى رأسها أولمرت ولوقت قريب ترفض مجرد البحث في هذا الموضوع.

وشارت آنذاك جملة من التساؤلات المثيرة للاهتمام حول الموافقة الصهيونية على وقف إطلاق النار وسحب قواتها الغازية من مناطق مختلفة من قطاع غزة أولاً، ومدى جديتها وتواصلها ثانياً، ومدى إمكانية مدها لتشمل الضفة الغربية ثالثاً، لتؤسس لهدنة حقيقية، تفسح المجال أمام انضراج آخر لعناصر الأزمات الأخرى المترابطة فيها، خاصة قضية تبادل الأسرى وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

والسبب الذي يكمن حول هذه التساؤلات

لم يكن القرار الذي اتخذته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) مع كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني بإطالة أمد التهدئة كما يبدو كافياً للدولة العبرية ولا لأذنانها في مناطق السلطة الفلسطينية لإشاعة الهدوء المطلوب حيث سعت الدولة العبرية وملحقاتها لإنهاء هذه التهدئة وإعادة الصراع إلى مربيعة الأول.

وكانت حركة حماس قد أعلنت موافقتها على التهدئة أكثر من مرة كان آخرها في آذار/مارس ٢٠٠٥، حيث أعادت التهدئة والتزمت بها؛ بما في ذلك وقف إطلاق الصواريخ من غزة، لأكثر من ١٥ شهراً، وعادت في الشهر الماضي لتبدي استعدادها لتمديد التهدئة لمدة كافية، كما أوقفت من جانب واحد العمليات الاستشهادية داخل الدولة العبرية إلا إن «أمطار الصيف» و«غيوم الخريف» التي حصدت ما يناهز حياة ستمائة إنسان بما في ذلك مجزرة بيت حانون عادت لتضع علامات استفهام كثيرة حول إمكانية استمرار هذه التهدئة، خصوصاً وأن ساسة

